البيطار: قانون الموثقين لا يستجيب للتحديات

الهدف هو تعزيز الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية مع تأمينها من المخاطر السيبرانية (2/2)

لم يعد القانون رقم 32.09، الصادر سنة 2011 والذي نسخ القانون المنظم لمهنة التوثيق منذ 1925، وفرضت تحولات متسارعة عرفها المجتمع، تحديات جديدة مرتبطة بالأمن الرقمي والتوقيع الإلكتروني والعقد الإلكتروني والتبادل اللامادي للمعطيات بين الإدارات والمؤسسات. في الحوار التالي يتحدث عادل البيطار، رئيس المجلس الوطني لهيأة الموثقين عن أبرز الإشكالات التي كشفت عنها الممارسة، والحاجة إلى تحديث بعض المقتضيات المرتبطة بالحكامة المهنية وتوزيع الاختصاصات بين مختلف المؤسسات المهنية، وضمان مزيد من النجاعة والفعالية في تدبير شؤون المهنة، ومراجعة بعض المقتضيات المتعلقة بالتأديب والمساطر المهنية، وغيرها من الجوانب التي يرى أنها ضرورية التضمين في مشروع القانون...

أجرى الحوار: المصطفى صفر/ تصوير: (عبد اللطيف مفيق)

عادل البيطار

■■ إلى أي حد أصبحت مهنة التوثيق جاهزة للانتقال نحو التوثيق الرقمي الكامل؟

● يمكن القول إن مهنة التوثيق بالمغرب قطعت أشواطا مهمة في مسار التحول الرقمي، سواء من خلال رقمنة عدد من المساطر والخدمات، أو عبر تطوير آليات التبادل الإلكتروني للمعطيات مع مجموعة من الإدارات والمؤسسات العمومية والشركاء المتدخلين في العملية التوثيقية. وقد أظهرت التجربة أن الموثق يمتلك من الكفاءة والقدرة على التأقلم ما يؤهله للانخراط الفعال في هذا الورش الإستراتيجي. لكن أعتقد أن الانتقال إلى توثيق رقمي متكامل لا يقتصر على الجانب التقني فقط، بل يتطلب منظومة متكاملة تشمل تحديث الإطار التشريعي، وتوفير بنية تحتية رقمية آمنة وموثوقة، وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين مختلف المؤسسات، إلى جانب ضمان أعلى مستويات الحماية للمعطيات والوثائق.

كما ستقوم الهيأة الوطنية للموثقين في القريب العاجل بإطلاق البوابة الإلكترونية للموثقين لتكون مساحة للتبادل والتواصل مع المواطنات والمواطنين والمستثمرين ورجال الأعمال والجهات الفاعلة الاقتصادية والطلاب في مجال الحقوق، بالإضافة إلى المهنيين وجميع موثقي المملكة. والتي ستتيح الوصول المبسط إلى المعلومات ومستجدات المهنة والخدمات الرقمية. وبناء على ذلك، فنحن اليوم في مرحلة انتقالية متقدمة، والهدف هو الوصول إلى نموذج رقمي متكامل يجمع بين السرعة والفعالية من جهة، والحجية القانونية والأمن التعاقدي، من جهة أخرى.

■■ ما هي التحديات القانونية والتقنية التي تعترض تعميم التوثيق الإلكتروني؟

● التحدي الرئيسي يتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات التحول الرقمي والحفاظ على الضمانات القانونية التي تميز الوثيقة التوثيقية باعتبارها أداة للأمن القانوني والتعاقدي. فالتوثيق الإلكتروني لا يتعلق فقط بتحويل الوثائق الورقية إلى وثائق رقمية، بل يستوجب بناء منظومة قانونية وتقنية متكاملة تضمن الثقة والموثوقية. ومن أبرز التحديات المطروحة اليوم تعزيز الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية، ووضع نظام للعقد الإلكتروني وتطوير منظومة التوقيع الإلكتروني الموثوق، وضمان سلامة الأرشفة الرقمية على المدى الطويل، إضافة إلى حماية المعطيات الشخصية وتأمين الأنظمة المعلوماتية ضد المخاطر السيبرانية. كما يظل تحقيق التكامل الرقمي بين مختلف المتدخلين، من إدارات عمومية ومحافظات عقارية ومصالح ضريبية ومؤسسات بنكية، أحد الشروط الأساسية لإنجاح هذا التحول وتحقيق النجاعة المطلوبة. وفي اعتقادي، فإن هذه التحديات ليست عائقا بقدر ما تمثل فرصا مهمة لتحديث المهنة وإرساء نموذج جديد للتوثيق يستجيب لمتطلبات العصر الرقمي.

■■ كيف يمكن للرقمنة أن تساهم في تسريع الخدمات وتقليص المخاطر المرتبطة بالمعاملات؟

● أصبحت الرقمنة اليوم خيارا إستراتيجيا لا غنى عنه لتحديث مهنة التوثيق والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين. فهي لا تقتصر على استبدال الوثائق الورقية بالوسائط الإلكترونية، بل تمثل تحولا شاملا في طريقة تدبير المعاملات وإنجازها وتتبعها. فالرقمنة تمكن من تقليص آجال معالجة الملفات بشكل كبير، وتسهيل تبادل المعطيات والوثائق بين الموثق ومختلف الإدارات والمؤسسات المتدخلة، بما يحد من التعقيدات الإدارية ويختصر الزمن اللازم لإتمام الإجراءات. كما تتيح إمكانية التتبع الآني لمراحل إنجاز الملفات، وهو ما يعزز الشفافية ويمنح المرتفقين رؤية أوضح لمسار معاملاتهم. ومن جانب آخر، تساهم الأنظمة الرقمية الحديثة في الحد من الأخطاء البشرية المرتبطة بإعادة إدخال المعطيات أو تداول الوثائق الورقية، كما توفر مستويات متقدمة من الحماية والأمن المعلوماتي، من خلال تقنيات التشفير والأرشفة الإلكترونية والتوقيع الرقمي. وهذا من شأنه أن يعزز سلامة المعاملات ويحمي الوثائق من الضياع أو التلف أو التلاعب، ويرفع من مستوى الثقة في الخدمات التوثيقية باعتبارها أحد المكونات الأساسية للأمن القانوني والتعاقدي. والأهم من ذلك أن الرقمنة تواكب التوجه العام للدولة في مجال تحديث الإدارة وتحسين مناخ الأعمال، بما يجعل مهنة التوثيق شريكا فاعلا في ورش التحول الرقمي الذي يشهده المغرب.

■■ ما هي أبرز التحديات التي تواجه الموثقين اليوم على المستوى المهني والمؤسساتي؟

● تواجه مهنة التوثيق اليوم مجموعة من التحديات المتداخلة، التي تفرض مواصلة الإصلاح والتحديث، حتى تتمكن من مواكبة التحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع والاقتصاد المغربيان. ويأتي في مقدمة هذه التحديات التحول الرقمي المتسارع وما يفرضه من ضرورة تطوير البنيات التكنولوجية وتأهيل الموارد البشرية وتكييف الممارسات المهنية مع المستجدات التقنية والقانونية المرتبطة بالعالم الرقمي. فنجاح هذا التحول لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل التقنية، بل يتطلب أيضا تكوينا مستمرا يمكن الموثق من استيعاب هذه التحولات والتفاعل معها بكفاءة. كما تطرح مسألة التكوين والتأهيل المهني تحديا أساسيا، سواء على مستوى الولوج إلى المهنة أو على مستوى التكوين المستمر، في ظل تعقد النصوص القانونية وتطور المعاملات العقارية والتجارية والمالية. لذلك أصبح الاستثمار في العنصر البشري شرطا أساسيا للحفاظ على جودة الخدمات التوثيقية. ومن بين التحديات كذلك تعزيز تنافسية المهنة وترسيخ مكانتها داخل المنظومة القانونية والاقتصادية، بما ينسجم مع الدور المحوري الذي يضطلع به الموثق في تأمين المعاملات وحماية الحقوق. كما أن الموثق مطالب اليوم بالاستجابة لانتظارات متزايدة من قبل المواطنين والمستثمرين الذين أصبحوا يبحثون عن خدمات أكثر سرعة وفعالية وشفافية.

وعلى المستوى المؤسساتي، يبقى التحدي الأكبر مواصلة تحديث الإطار القانوني والتنظيمي للمهنة، وتطوير آليات الحكامة والتدبير، وتعزيز التعاون مع مختلف الشركاء المؤسساتيين، بما يضمن توفير بيئة مهنية حديثة ومتوازنة تمكن الموثق من أداء رسالته في أفضل الظروف، وتدعم في الوقت نفسه جهود الدولة في تعزيز الأمن القانوني وتشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال.

■■ كيف تقيمون نظام التكوين الحالي للموثقين والتمرين المهني؟

● أعتقد أن نظام التكوين المعتمد حاليا قد أسهم بشكل مهم في تأطير الممارسة المهنية وضمان حد أدنى من الكفاءة لدى الموثقين الجدد، إلا أن التحولات المتسارعة التي يعرفها المجال تفرض التفكير في تطوير هذا النظام بشكل مستمر. فاليوم لم يعد التكوين يقتصر على الجوانب القانونية التقليدية، بل أصبح من الضروري إدماج تخصصات حديثة تتعلق بالتحول الرقمي، وتسيير المقاولات المهنية، والتدبير المالي، وإدارة المخاطر، والأمن المعلوماتي. كما أن تعزيز الجانب التطبيقي في التكوين والتمرين المهني يظل عنصرا أساسيا لربط المعرفة النظرية بواقع الممارسة اليومية.

إعادة النظر في مسارات الولوج إلى المهنة

■■ هل هناك توجه نحو مراجعة شروط الولوج إلى المهنة أو تطوير مسارات التكوين المستمر؟

● هناك وعي متزايد بأهمية إعادة النظر في مسارات الولوج إلى المهنة والتكوين، من أجل الرفع من جودة التكوين وضمان كفاءات قادرة على مواكبة تعقيدات الممارسة الحديثة، من خلال اشتراط الماستر في القانون الخاص لولوج المهنة والنجاح في مباراة الولوج وقضاء سنة من التكوين في المعهد الوطني لتكوين الموثقين وثلاث سنوات من التمرين في أحد مكاتب التوثيق والنجاح في امتحان الأهلية لممارسة المهنة. كما أن التكوين المستمر أصبح اليوم ركيزة أساسية لا غنى عنها، لأنه يسمح بتحيين المعارف والمهارات بشكل دائم، ومواكبة المستجدات التشريعية والتكنولوجية. وبالتالي فإن تطوير هذه المسارات يندرج ضمن رؤية شمولية تروم الارتقاء بالمهنة وتعزيز مكانتها داخل المنظومة القانونية والاقتصادية الوطنية.

جذب الاستثمار يتطلب منظومة أمن قانوني وتعاقدي

■■ في رأيكم ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه مهنة التوثيق في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات؟

● لا يمكن الحديث عن مناخ أعمال جاذب للاستثمار في غياب منظومة قوية للأمن القانوني والتعاقدي، باعتبار أن الثقة في العقود والمعاملات يشكلان أساس استثماري ناجح. وفي هذا تضطلع مهنة التوثيق بدور يتجاوز مجرد تحرير إلى الإسهام الفعلي في المعاملات الاقتصادية واستمراريتها. فالموثق، باعتباره مكلفا بإضفاء الصبغة الرسمية على التصرفات القانونية، يساهم بشكل مباشر في تقليص المخاطر القانونية المرتبطة بالمعاملات، من خلال التحقق من هوية الأطراف، ومراقبة سلامة الرضا، والتأكد من مشروعية التصرفات محل التعاقد، بما يحد من النزاعات المستقبلية ويعزز استقرار المعاملات العقارية والتجارية. كما أن وجود منظومة توثيق قوية وفعالة يعزز صورة الدولة من حيث موثوقية بيئتها القانونية، وهو عامل أساسي في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، لأن المستثمر يبحث بالأساس عن بيئة قانونية واضحة، مستقرة، ويمكن التنبؤ بها.

■■ كيف يساهم الموثق في تحقيق الثقة القانونية التي يحتاجها المستثمر الوطني والأجنبي؟

● تتحقق الثقة القانونية التي يحتاجها المستثمر، من خلال مجموعة من الضمانات، التي يوفرها عمل الموثق في مختلف مراحل العملية التعاقدية. فهو لا يقتصر على تحرير العقد، بل يضمن سلامته القانونية منذ مرحلة التحقق الأولي من هوية الأطراف وأهليتهم، مرورا بمراقبة مشروعية التصرف، وانتهاء بإضفاء القوة الثبوتية والتنفيذية على المحرر التوثيقي. كما أن العقود الموثقة تتمتع بحجية قوية أمام القضاء، مما يقلل من احتمالات المنازعة ويمنح المستثمر درجة عالية من الاطمئنان بشأن حقوقه والتزاماته. إضافة إلى ذلك، يحرص الموثق على ضمان احترام التشريعات الوطنية الجاري بها العمل، بما في ذلك القوانين العقارية والضريبية والتجارية، وهو ما يجعل العملية الاستثمارية أكثر شفافية وأماناً. وبهذا المعنى، فإن الموثق يشكل حلقة أساسية في بناء الثقة بين المتعاملين، ويضطلع بدور غير مباشر في تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني، عبر توفير بيئة تعاقدية مستقرة وموثوقة تشجع على الاستثمار وتحد من المخاطر القانونية المرتبطة به.

تأمين منصة توثيق

قام المجلس الوطني لهيأة الموثقين بمجموعة من التدابير والإجراءات لحماية منصة التبادل الإلكتروني للمهنة المسماة "توثيق +" من الهجمات السيبرانية بعد أن قام بتدقيق داخلي للمنصة والبنية المعلوماتية لدواوين الموثقين، للوقوف على الثغرات الأمنية السيبرانية، وبادر إلى وضع توصيات وتدابير تروم إلى تحصينها وحمايتها من قبيل "مركز عمليات الأمن السيبيراني CYBER SOC خاص بمنصة توثيق +، ودفتر تحملات خاص بدواوين الموثقين للحماية من الهجمات السيبرانية وذلك بتنسيق مع وزارة العدل والإدارات والمؤسسات المعنية كالوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات.

إصلاح التوثيق مرتبط بإصلاح منظومة العدالة

■■ هل يمكن اعتبار إصلاح مهنة التوثيق جزءا من ورش إصلاح العدالة وتحسين مناخ الاستثمار؟

● نعم، وبشكل واضح. فإصلاح مهنة التوثيق لا يمكن فصله عن ورش إصلاح منظومة العدالة، لأنه يشكل أحد أعمدتها العملية في ضمان الأمن القانوني للعقود والمعاملات. ومن خلال تعزيز الشفافية، وتحديث المساطر، وتدعيم الرقمنة والنجاعة، يساهم التوثيق في تقوية الثقة بين المتعاملين، وكما سبقت أن أكدت في عدة مناسبات، فمهنة التوثيق عنصر حاسم في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات، سواء الوطنية أو الأجنبية. فكلما كان الإطار التوثيقي أكثر صرامة ووضوحا وفعالية، كلما ارتفعت جاذبية الاقتصاد الوطني وانخفضت مخاطر المعاملات.

هدفنا إعادة الاعتبار لدور التوثيق

■■ كرئيس للمجلس الوطني لهيأة الموثقين، ما هي رسالتكم لزملائكم في المهنة وللمواطنين بشأن الإصلاح المرتقب؟

● رسالتنا تقوم على أن هذا الإصلاح ليس مجرد تعديل تقني أو تنظيمي، بل تحول عميق يروم إعادة الاعتبار لدور التوثيق ضامنا للثقة والأمن القانوني في المجتمع. وفي هذا السياق، يندرج برنامج العمل للولاية الانتدابية للمهنة 2025-2028، الذي يرتكز على أربعة محاور إستراتيجية مترابطة، تتمثل في: تعزيز الحكامة، وتكريس قيم النزاهة والشفافية داخل المهنة وتخليقها، وتسريع وتيرة التحول الرقمي في الخدمات التوثيقية، ثم تحديث مؤسسة التوثيق بما يواكب التطورات الاقتصادية والقانونية ويستجيب لتطلعات المواطنين ومتطلبات الاستثمار. أما بالنسبة للموثقين، فالمطلوب هو الانخراط الإيجابي في هذا الورش عبر تعزيز المهنية، وتطوير الكفاءات، ومواكبة التحولات الرقمية والاقتصادية. أما بالنسبة للمواطنين، فالإصلاح موجه أساسا لحماية حقوقهم وتبسيط ولوجهم إلى خدمات توثيقية أكثر شفافية وفعالية. وفي النهاية، فإن الهدف هو بناء منظومة حديثة للتوثيق تكون في مستوى تطلعات المغرب التنموية وتحدياته المستقبلية.

في سطور

. الرئيس الحالي للمجلس الوطني لهيأة الموثقين بالمغرب.
. مستشار عام في الاتحاد الدولي للموثقين.
. رئيس سابق للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب.
. عضو لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب.
. نائب برلماني عن عمالة مقاطعات عين السبع . الحي المحمدي.
. عضو المكتب السياسي لحزب الأصالة والمعاصرة

تعزيز العقد الإلكتروني

موضوع العقد الإلكتروني والأرشفة الرقمية يشكل أحد المحاور الأساسية في أي تصور مستقبلي لتطوير مهنة التوثيق. فالعالم يتجه اليوم نحو إرساء منظومات رقمية متكاملة، ومن الطبيعي أن تواكب مهنة التوثيق هذه التحولات المتسارعة بما يحافظ على دورها التاريخي في توفير الثقة والأمن القانوني. ومن هذا المنطلق، تحظى مسألة التأطير القانوني للعقد الإلكتروني، وحفظ الوثائق والعقود في أرشيف رقمي مؤمن، وتحديد شروط الولوج إليها واستعمالها، باهتمام كبير ضمن النقاش الجاري حول مراجعة القانون المنظم للمهنة. الغاية ليست فقط إدخال أدوات رقمية جديدة، بل بناء منظومة حديثة تضمن استمرارية الوثيقة التوثيقية وحجيتها القانونية، وتوفر في الوقت نفسه خدمات أكثر سرعة وشفافية وفعالية للمواطنين والمستثمرين. إن مستقبل التوثيق يرتبط إلى حد كبير بقدرته على الاندماج الكامل في البيئة الرقمية، مع الحفاظ على الثوابت الأساسية للمهنة المتمثلة في الموثوقية والأمن القانوني وحماية الحقوق الذي يستلزم تضافر جهود جميع المتدخلين خاصة القطاعات الحكومية المعنية والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات.